تعميم موازنة العام

2009

تـــعميم رقـــ :

تـــاريـــخ :

إلى الإدارات العامة بشأن إعداد موازنة عام 2009

تعد موازنة عام 009! استكمالاً لما أطلقته موازنتا عامي 007! و 008! من إجراءات تعكس الرؤية الإصلاحية للحكومة اللبنانية والتي تم اعتمادها في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي أعدته الحكومة وتقدمت به إلى مؤتمر باريس II في كانون الثاني 007! .

ان التحديات التي تواجهها الحكومة اللبنانية في تنفيذ مشروعها الإصلاحي، والذي تسارعت وتيرة تنفيذه بدءاً من عام 007! ، لا تزال قائمة نظراً للظروف السياسية والأوضاع الأمنية الراهنة . ولعل أبرز هذه التحديات يكمن في المحافظة على الاستقرار واستمرار تحسين الأداء المالي للدولة، ومتابعة الإصلاح إضافة إلى إطلاق النمو عبر دعم القطاع الخاص وتحديث مجموعة من القوانين والإجراءات التي من شأنها تحسين بيئة الأعمال وتحرير قطاعات الخدمات العامة من خلال عمليات الخصخصة وتحرير هذه الخدمات . بالإضافة إلى ذلك، تستمر الحكومة في التزامها إصلاح السياسات الاجتماعية وتحسين مستوى الخدمات بغية ترسيخ عقد اجتماعي جديد . .

ان الإدارات العامة مدعوة للأخذ في الاعتبار، عند تحضير موازناتها، الأهداف التي وضعتها الحكومة في برنامجها، إضافة إلى الانعكاسات المرتقبة لهذه الإجراءات على موازناتها . **إن تضمين الموازنات للخطوات الإصلاحية سيشكل أكبر دليل على مصداقية الحكومة اللبنانية تجاه المواطنين وتجاه المجتمع الدولي الذي وعد بمساعدة لبنان على تخطي أزمته من خلال مواكبة تنفيذ البرنامج الاقتصادي للحكومة . ونحن نؤمن بأن كافة الإدارات ستكون على درجة كبيرة من التعاون في الالتزام بما تعهد به لبنان لما هو مصلحة اللبنانيين ومستقبلهم .**

– مقدمـ : عام على مؤتمر باريس III

تضمن برنامج الحكومة الإصلاحي المقدم إلى مؤتمر باريس II نحو 72! اجراءاً اصلاحياً، تمت هيكلتها في 0ا برنامج وزعت على الإدارات والمؤسسات الحكومية المعنية بتنفيذه . وقد شهد هذا العام، على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، تقدماً ملحوظاً في تنفيذ هذه البرامج الإصلاحية، يمكن إيجازه على الشكل التالي لمزيد من المعلومات الرجاء مراجعة تقارير تطور الأعمال · مؤتمر باريس II على صفحة وزارة المالية : www.finance.gov.lb

اولاً · في مساعدات الدول المانحة : وقعت الحكومة اللبنانية على اتفاقات تمويلية بقيمة 3.7 مليار دولار أميركي، بما يشمل الهبات والقروض، أي ما يقارب 0ا في المئة من قيمة التعهدات التي التزمت بها الدول المانحة خلال مؤتمر باريس II . ويعد هذا انجازاً مهماً يعود الفضل فيه إلى الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة بجميع مؤسساتها والتي شكلت دليل مصداقية دفع بالدول والمؤسسات المانحة إلى الإيفاء بتعهداتها المالية تجاه لبنان .

ثانـ · في القطاع الاقتصادي وتحفيز النمو : تم أطلق العديد من الأنشطة التي من شأنها تحفيز النمو و تحسين بيئة الأعمال، كان أبرزها تحضير مشروعي قانون المنافسة وحماية الإنتاج المحلي والذي صادق عليهما مجلس الوزرا . كما تم توسيع برامج دعم الفوائد وتوسيعه ليطال حاضنات الأعمال .

ثالثـ – في القطاع الاجتماعي : إن ابرز الأنشطة الإصلاحية التي تم إطلاقها في هذا السياق هو البدء بتطوير آلية استهداف جديدة تتيح تطوير برامج شبكات أمان اجتماعي تطال الفقراء والفئات المهمشة . كما تم أطلق مشروع إصلاحي طموح في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يهدف إلى تعزيز إدارة الصندوق وإعادة توازنه المالي والى تحسين سياسات الحماية الاجتماعية .

رابـ – في المالية العامة : شهدت المالية العامة إطلاق العديد من الإصلاحات، تمثل أبرزها بتوسيع تغطية الموازنة لتشمل نفقات مجلس الإنماء والاعمار الممولة من مصادر خارجية ونفقات الهيئة العليا للإغاثة . كما تم اختيار وزارة التربية والتعليم العالي كمشروع نموذجي ليتم

تحضير موازنتها في إطار متعدد السنوات، مع إعادة هيكلة هذه الموازنة على شكل برامج ووضع بعض الأهداف ليصار إلى قياس أداء هذه الوزار . بالإضافة إلى تحديث جهاز إدارة الدين وتطوير نظام إدارة السيولة وخلق نظام جديد لمتابعة القروض والمساعدات الدولي .

ولعل أحد ابرز الانجازات للحكومة اللبنانية، خلال العام الماضي، كان النجاح في تحقيق الأهداف التي تم وضعها ضمن برنامج المساعد الطارئة في فترة ما بعد النزاعات، والذي وقعته الحكومة مع صندوق النقد الدولي . وكان أبرز هذه الأهداف :

أو - على صعيد الأداء المالي والاقتصادي والنقدي :

- **الميزان الأولي :** حققت المالية العامة فائضاً في الميزان الأولي بلغ 1.5 في المئة من الناتج المحلي باستثناء الهبات) مع أن التوقعات أشارت إلى تحقيق عجز أولي نسبته 1.7 في المئة من الناتج المحلي . وقد استخدم هذا الفائض في التخفيف من نمو الدين العا .
- **الاحتياطي الخارجي وصافي الاقتراض من مصرف لبنان** : تم تحقيق أهداف البرنامج المتعلقة بالاحتياط الخارجي وبصافي اقتراض الحكومة من مصرف لبنان في ظل أوضاع سياسية غير مستقر . فبفضل التدفق القوي لرؤوس الأموال ، وفي غياب الضغوط المتأتية من أسواق القطع، تمكّن مصرف لبنان من تعزيز إجمالي الاحتياط الخارجي لديه ليصل إلى 1,5 مليار دولار أميركي .

ثاني - على صعيد الإجراءات الإصلاحية

- **الموازنة العامة** : أحالت الحكومة موازنة عام 2007 إلى مجلس النواب بتاريخ 13 حزيران 2007 . وقد أتى الميزان الأولي في الموازنة ليعكس ما تم توقعه من خلال البرنامج الموضوع مع صندوق النقد الدولي . وقد تضمنت هذه الموازنة النفقات المتوقعة للهيئة العليا للإغاثة والممولة عبر الجهات المانحة، إضافة إلى النفقات الممولة من مصادر خارجية لمجلس الإنماء والاعمار . كما تضمنت هذه الموازنة بعض القوانين الإصلاحية المتمثلة بإلغاء تدوير الاعتمادات غير المعقودة والتي لا يترتب عليها حق

الغير **الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي** : قام الصندوق بالتعاقد مع مدقق للحسابات وتم تحضير مخطط التدقيق خلال **المدة المحددة لذلك .**

- **مؤسسة كهرباء لبنان :** قامت المؤسسة بالتعاقد مع مدقق للحسابات وتم تحضير مخطط التدقيق، كما نشر تقرير الحسابات المدققة لعام 001! .

! – التوقعات المالية المتوسط الأمد

لقد درجت العادة في تحضير الموازنات على اعتماد سقوف للإنفاق تأخذ في الاعتبار الموازنات المعدة في السنوات السابقة، غير أن هذه المقاربة لم تعد تعكس بشكل دقيق أولويات الإنفاق ولا الحاجات الفعلية للوزارات ولا تأتي كترجمة فعلية للسياسات الإصلاحية والتطويرية للدولة . لذا واستكمالاً لما تم العمل به جزئياً في مشروع موازنة العام 008! ، فان التوقعات المالية المتوسطة الأمد، والتي تقوم وزارة المالية بإعدادها، سوف تشكل الإطار الذي سيتم من خلاله تحضير وتنفيذ الموازنة العامة خلال الأعوام القادمة . وسوف تشكل النفقات الإجمالية، المقدرة في التوقعات المالية المتوسطة الأمد ، السقف الأعلى الذي لا يجوز لمجموع الموازنات الافرادية في مختلف أبواب الإنفاق أن تتجاوز . **كما سيشهد تحضير موازنة عام 009 خطوة جديدة في هذا المجال تتمثل بتحديد سقوف لكل باب من أبواب الموازنة ، على أن تلتزم كل إدارة من الإدارات تحضير موازنتها من ضمن هذا السقف . وسوف يتم تحديد النفقات الإلزامية التي على كل إدارة الالتزام بها لتسيير أمورها الرواتب والأجور وملحقاتهما . .**

ويشكل هذا الأمر إحدى الخطوات الإصلاحية في مجال تحضير الموازنة وإدارتها الذي من شأنه أن ينعكس إيجاباً على مستوى ضبط النفقات وتحسين فعاليته ومردوديته . وينطبق الأمر ذاته على الواردات العامة، حيث أن مختلف الإدارات المسؤولة عن جباية الواردات يفترض أن تحسن من مستوى الجباية لكي تحقق الأهداف التي تم تحديدها في التوقعات المالية المتوسطة الأمد ".

وفي هذا السياق، وتحضيراً للخطوات الإصلاحية المقبلة، يطلب من جميع الإدارات، بدء العمل على تحضير توقعات مالية لإنفاقها، متوسطة الأمد تغطي ثلاث سنوات قادمة – كخطوة تجريبية في مرحلة أولى – على أن يصبح هذا الأمر إلزامي خلال عام 009! . ويجب أن تتضمن هذه

التوقعات كافة بنود الإنفاق والواردات في حال وجوده . وتسهيلاً لهذه المهمة، يمكن للإدارات أن تستخدم المعطيات الماكر - اقتصادية المتضمنة في هذا التقرير على تحضير توقعاتها المالي .

– – المؤشرات الماكر - اقتصادية المتوقعة في المدى المتوسط

لقد اعتمدت وزارة المالية، في تحضير التوقعات المالية المتوسطة الأمد، المؤشرات الماكر – الاقتصادية المشار إليها في الجدول رقم . وقد افترضت هذه التوقعات أن معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في عام 009 ، سوف يسجل 5.ا في المئة وهو يوازي معدلاً اسمياً نسبته 6.ا في المئ) ، مقارنة مع ا في المئة متوقعة لعام 008! .

جدول رقم ا - المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

	2009	2010	2011
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي %)	4.5%	5%	5.0%
معدل النمو الاسمي %)	6.6%	7.1%	7.1%
نسبة التضخ - نهاية العا % /1	2.2%	2.2%	2.2%
الناتج المحلي القائم مليار ا)	42,819	45,859	49,115
الناتج المحلي القائم مليار)	28,404	30,421	32,580
حجم الاستيراد مليار ا)	18,840	20,178	21,611

/ بما يتضمن أثر زيادة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة في المئة عام 2009

ويتوجب على الإدارات والمصالح العامة اعتماد هذه المؤشرات في سياق أية تقديرات متوسطة الأمد ستقوم بتطويرها، لكي تنسجم هذه التقديرات مع ما تعده وزارة المالي .

–! – مستوى النفقات المتوقع في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم تخفيض الإنفاق الإجمالي من نسبة 0.7! في المئة من الناتج المحلي عام 009! إلى 7.5! في المئة عام 011! . وسيتأتى هذا التخفيض عبر تقليص حجم النفقات من خارج خدمة الدين من 8.7 في المئة من الناتج المحلي عام 009! إلى 6.7 في المئة عام 011! ، إضافة إلى تقليص حجم خدمة الدين العام من 2.1 في المئة إلى 0.8 في المئ . إن

التراجع في حجم الانفاق من خارج خدمة الدين) ، كنسبة من الناتج المحلي، وتعزيز الإيرادات سوف يسهمان في وضع العجز الإجمالي على منحى تراجعي يؤدي إلى لجم المديونية وبالتالي إلى إتاحة مزيد من الموارد على المدى المتوسط يمكن استخدامها في سداد أصل الدين .

جدول رقم ٤ · سقف النفقات المقدرة في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

2011	2010	2009	
13,524	**13,133**	**13,162**	إجمالي النفقات
8,208	**8,227**	**7,999**	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منه :
4,036	3,918	3,817	. الرواتب والأجور بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدم)
216	212	208	– المواد الاستهلاكية
94	92	90	– الخدمات الخارجية
659	646	634	. – تحويلات
265	260	255	– نفقات جارية أخرى
1,116	**1,328**	**1,252**	– إنفاق استثماري، مذ :
467	*458*	*449*	الانفاق الاستثماري الممول من مصادر خارجية مجلس الانماء والاعمار)
1,659	**1,616**	**1,597**	– نفقات الخزينة الأخرى
5,316	4,906	5,163	– خدمة الدين *
27.5%	**28.6%**	**30.7%**	إجمالي النفقات
16.7%	17.9%	18.7%	إجمالي النفقات من خارج خدمة الدين منه :
8.2%	8.5%	8.9%	. الرواتب والأجور بما فيها التقاعد وتعويضات نهاية الخدم)
0.4%	0.5%	0.5%	– المواد الاستهلاكية
0.2%	0.2%	0.2%	– الخدمات الخارجية
1.3%	1.4%	1.5%	. – تحويلات
0.5%	0.6%	0.6%	– نفقات جارية أخرى
2.3%	2.9%	2.9%	– إنفاق استثماري
3.4%	3.5%	3.7%	– نفقات الخزينة الأخرى
10.8%	10.7%	12.1%	– خدمة الدين

المصدر : التوقعات المالية المتوسطة الأمد في نيسان 008! ، وزارة المالية

* يتضمن هذا الرقم فوائد قروض مؤسسة كهرباء لبنان التي ترد في الموازنة تحت بند التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان ولا يتضمن أقساط القروض الخارجية، وبالتالي يختلف عن المنهجية المعتمدة حالياً في الموازنة .

موجز رقم ٠ الإجراءات المرتبطة بالنفقات

أخذ في الاعتبار، عند تقدير النفقات، الاستمرار في تنفيذ الإجراءات المرتبطة ببرنامج الإصلاح الاقتصادي المتوسط الأمد المقدم إلى مؤتمر باريس **II** على الشكل التالي :

- ضبط فعلي لكتلة الرواتب والأجور وملحقاتها في كافة الإدارات وبالتالي ضبط عملية التوظيف
- إغلاق الصندوق المركزي للمهجرين ومجلس الجنوب خلال أربع سنوات (007 –010!) بعد تصفية كامل مستحقاتهم .
- تنفيذ الخطة الإصلاحية الشاملة لمؤسسة كهرباء لبنار .
- تحسين شمولية الموازنة لتضم الوحدات الإداريـ المصالـ المجالس التي تتولى الإنفاق من خارج الموازنة لاسيما المشاريع الممولة من قروض خارجيـ ، إضافة إلى تفصيل أكبر للمرافق التي تتلقى تحويلات من الموازنـ .
- العمل على إزالة التداخل في نطاق العمل بين الوزارات التي تتولى تمويل أو تقديم الخدمات الاجتماعية وزارة الصحة العامة، وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالـ .
- العمل على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مختلف القطاعات وأهمها الصحة والتعليم بحسب ورش العمل التي تم تنظيمها مع الوزارات المعنية في إطار التحضير لمؤتمر باريس **II** .

–ا – مستوى الإيرادات المتوقع تحقيقها في المدى المتوسط

تتوقع وزارة المالية أن يتم رفع الإيرادات من 1.3! في المئة من الناتج المحلي عام 009! إلى 3.2! في المئة عام 011! . إن هذه الزيادة في الإيرادات لا تعني إتاحـ مزيد من الموارد للإنفاق، بل الهدف منها تعزيز الفائض الأولي الذي سيساعد على بلوغ الهدف الذي وضعته الحكومة لجهة تخفيض مستوى الدين العام كنسبة من الناتج، أي 36 في المئة عام 011! . ويشار إلى أن الوصول إلى هذا الهدف من مستوى الدين يفترض أن تتم عملية خصخصة قطاع الاتصالات ما قبل نهاية العام 009! ، واستخدام عائدات الخصخصة في سداد جزء من أصل الدين .

جدول رقم 3 - العائدات المقدرة في التوقعات المالية المتوسطة الأمد"

	2009	2010	2011
إجمالي الإيرادات والهبات	**9,132**	**9,775**	**11,408**
إجمالي الإيرادات	9,132	9,775	11,408
إجمالي الهبات لتمويل أضرار الحرب			
% من الناتج المحلي			
إجمالي الإيرادات والهبات	**21.3%**	**21.3%**	**23.2%**
إجمالي الإيرادات	21.3%	21.3%	23.2%
إجمالي الهبات			

المصدر : التوقعات المالية المتوسطة الأمد في نيسان 2008 ، وزارة المالية

-. - الميزان الأولي للمالية العامة

تهدف الحكومة خلال المدى المتوسط إلى تقليص العجز في الميزان الإجمالي، كنسبة من الناتج المحلي، من 4.1 في المئة عام 2009 إلى3.1 في المئة عام 2011 . كما تطمح إلى تحقيق فائض أولي يتنامى من 1.6 في المئة عام 2009 إلى5.0 في المئة عام 2011 . وسوف يتحقق ذلك من خلال تعزيز السياسات المالية، إن على صعيد ضبط الإنفاق أو على صعيد تحسين الواردات، كما أشير إليه آنفا . وسوف يسهم تحقيق الفوائض الأولية في إتاحة الموارد المالية التي من شأنها لجم نمو الدين العام والحد من أثره المتنامي على الاقتصاد الوطني . كما أن تقليص حجم العجز الإجمالي سوف يخفض من الحاجة إلى التمويل عن طريق الإقراض إلى نحو النصف على مدى السنوات الثلاث القادمة . ويبين الجدول أدناه الأهداف المتوقع تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة على مستوى الميزان الإجمالي والميزان الأولي

جدول رقم 4 - الميزان الإجمالي والأولي المقدر في " التوقعات المالية المتوسطة الأمد "

	2009	2010	2011
الميزان الإجمالي مليار ل ل)	**-4,030**	**-3,358**	**-2,116**
الميزان الإجمالي % من الناتج)	-9.4%	-7.3%	-4.3%
الميزان الأولي	***1,133***	***1,548***	***3,200***
الميزان الأولي نسبة من الناتج المحلي)	2.6%	3.4%	6.5%

المصدر : التوقعات المالية المتوسطة الأمد في نيسان 008! ، وزارة المالية

ا – تعليمات حول تحضير مشروع موازنة العام 2009

– – على صعيد النفقات

– –| تعليمات عامة

ينبغي على جميع الإدارات العامة التقيد بالتعليمات العامة التالية :

أو' – توزيع الاعتمادات على مشروع موازنة كل إدارة ضمن السقف المحدد من قبل وزارة المالية على أن تؤمِّن جميع النفقات الثابتة بالدرجة الأولى كالرواتب والأجور وملحقاتها والتعويضات والإيجارات والاشتراكات ونفقات النظافة والمساهمات للمؤسسات العامة وما يتبقى من اعتمادات يتاح للوزارة حسب أولوياتها توزيعها بعد التأكد من أن الموازنات تتضمن بشكل شامل تقديرات الوزارات . وسوف ترسل وزارة لاحقاً نماذج عن سقوف الإنفاق التي أعدتها لكل وزارة، لكي تشكل أساساً تتبعه الوزارات في تحضير موازناتها . إن هذا الإجراء، إضافة إلى كونه يصب في تحقيق الأهداف المالية المتوخاة من حيث مستوى الانفاق، سوف يساعد الوزارات على تحديد أولوياتها والانتقال التدريجي من التحضير التلقائي للموازنة إلى تحضير مرتكز إلى الأولويات والى الإنفاق الأكثر فعالية وفاعلية .

ثانياً – الالتزام الكامل بعدم التقدم بطلب أي اعتماد من احتياطي الموازنة لنفقة كانت متوقعة عند إعداد الموازنة ولم يتم رصد اعتماد لها، ولن يتم نقل أي اعتماد من احتياطي الموازنة إلاّ لنفقة استجدت بعد درس الموازنة ومبررة بوثائق لا تقبل الشك .

ثالثاً – التوقف عن إجراء عمليات التدوير عبر استهلاك الاعتمادات المدورة من سنوات سابقة . فكل وزارة لديها حالياً مبالغ مدورة في بنود معينة، يفترض أن تخفض موازناتها في هذه البنود لكي تستهلك تلك الاعتمادات، ذلك أن التدوير يحد من القدرة على ترجمة شفافة ومجدية للسياسات القطاعية في الموازنة العامة .

رابعاً – الالتزام الكامل بعدم التقدم بطلب سلفات خزينة خلال السنة المالية الا في الحالات الاستثنائية المبرر .

خامساً – توضيح عملية التداخل والترابط في عمل الوزارات، لاسيما في الوزارات المعنية بالخدمات الاجتماعية، وإدراج الخطط المحضرة لإزالة هذا التداخل مع تبيان انعكاسات هذا الإجراء على موازنات هذه الوزارات .

سادساً – استطلاع رأي المجلس الوطني للبحوث العلمية بالاعتمادات التي تطلب الوزارات تخصيصها في حقل السياسة العلمية، وذلك استناداً لتعميم رئيس مجلس الوزراء رقم /4/ تاريخ 0/ / /994 ولتوصية التفتيش المركزي وأخذ سائر توصيات التفتيش المركزي المتعلقة بأصول تحضير الموازنة بعين الاعتبار وجميع تعاميم رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بالإنفاق .

سابعاً – اعتماد مبدأ لا إنفاق إضافي من دون تدبير الموارد المالية الملائمة بحجمها وطبيعتها لتمويل ذلك الإنفاق، وهذا يعني التوقف وبشكل نهائي عن طلب مشاريع قوانين فتح اعتمادات إضافية تزيد من حجم الإنفاق العام وتؤدي في المحصلة إلى زيادة العجز في الخزينة بما يخفّض من حجم الفائض الأولي .

ثامناً – يطلب إلى الوزارات فصل أي طلب لإنفاق إضافي سوف ينتج عنه تغيير في مستوى الخدمة العامة، وتمييزه عن الاعتمادات الباقية على سبيل المثال، في حال تقدمت وزارة التربية بمشروع حول الحد من التسرب المدرسي والذي قد يتطلب انفاقاً اضافياً، تبين اعتمادات هذا المشروع بشكل منفصل عن النفقات العادية، سواء في النفقات الجارية أو الاستثمارية .

- -! النفقات الجارية

إنّ التعليمات المدرجة أدناه سوف تساعد على تحقيق الأهداف المتوقعة من خلال التوقعات المالية المتوسطة الأمد ، ويطلب من كافة الوزارات والإدارات والمصالح العامة الالتزام بها حيث أنها تعكس الإجراءات المدرجة في الفقرة ! أعلاه، والتي على أساسها بنيت تقديرات النفقات :

- الرواتب والأجور وملحقاتها

- إن أحدى أبرز إجراءات خفض النفقات يقضي بترشيد كتلة الإنفاق على الرواتب والأجور وملحقاتها، لذا يطلب من كافة الإدارات والمؤسسات العامة الالتزام التام بهذا الإجراء ويطلب في هذا السياق توفير ملحقات تتضمن معلومات عن الموظفين بما يشمل العدد بحسب الفئات مع ذكر التعويضات كافة، بما في ذلك المستشارين والمتعاقدين . ويذكر في هذا المجال أن وزارة المالية أعدَّت برنامجاً مفصلاً عن الرواتب والأجور وملحقاتها يبيّن اسم الموظف وقيمة الدرجة التي يستحقها بالتاريخ المحد . ويستخدم ها البرنامج في تقدير كلفة الرواتب والأجور، بحيث يأخذ في الاعتبار إسقاط اعتمادات الموظفين المحالين على التقاعد . لذا يجب على الوزارات أن تضع اعتمادات واقعية تبين حاجة الإنفاق الفعلي تعزيزاً للشفافية والمصداقية من أجل مقارنتها مع الجداول المعدة من قبل وزارة المالي .

- يتوجب على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد المتعاقدين لدى الإدارات العامة والمنتسبين إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع التمييز بين من يستفيد فقط من الضمان ومن يستفيد من خدمات الضمان مع مؤسسات ضامنة أخرى، مثلاً تعاونية موظفي الدول .
- يتعين على الوزارات تزويد وزارة المالية بأعداد الذين سيطلبون إحالتهم على التقاعد خلال العام 009! والتقديرات لأولئك الذين سيتعاقدون في العام 010! ، مع العلم أن هذه المعلومات سوف تتم مقارنتها بما يتوفر لدى وزارة المالية من معطيات ممكننة حول هذا الموضوع .
- يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة ضامنة صحية مستقلة الجيش، وقوى الأمن، والأمن العام، ..) إعطاء التفاصيل حول الأرقام الفعلية للعام 008! ، بما يشمل أعداد المستفيدين

والتكاليف المرتبطة بها . كما يطلب إرفاق التقديرات حول هذه الأرقام للعام 2009 .

التذكير بالتعميم رقم 1 /2006 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2 /4/ (2006)

- يطلب من الإدارات التي تدير أنظمة تعويضات مدرسية إعطاء تفاصيل حول هذه العطاءات، بما يشمل أعداد المستفيدين وإجمالي التكاليف بحسب الأرقام الفعلية للعام 2008 ، وتقديرات للعام 2009 . التذكير بالتعميم رقم 1 /2006 الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ 2 /4/ (2006)
- في حال وجود موافقة استثنائية من مجلس الوزراء على توظيفات جديدة، يطلب تحضير موازنة منفصلة للتوظيف الجديد بما يشمل كافة بنود الإنفاق المرتبطة بهذا التوظيف .

ب - المواد الاستهلاكية :يطلب إلى الإدارات

- اعتماد الدقة في احتساب المواد الاستهلاكية ضمن متوسطات معينة سعر الوحدة، متوسط للشخص، متوسط بالمتر مربع الخ . .
- إعطاء معلومات حول المتطلبات التي تقتضي إجراء مناقصات في محاولة لاعتماد مناقصات موحدة لدى الوزارات لبعض المواد الاستهلاكية الأدوية مثلا) للحصول على أسعار فضلى وتقدير الموازنات على هذا الأساس .
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب الموازنات لكافة البنود القرطاسية، التغذية، الكهرباء، الهاتف، الملابس وغيره .
- التأكد من وضع كل الأرقام المتعلقة بالخدمات العامة كهرباء، ماء، هاتف، الخ . .
- إرفاق طلب اعتماد المواد الاستهلاكية بجردة دقيقة تبين ما لدى الإدارات من جميع أنواع اللوازم من قرطاسية ومطبوعات والخ ...

ج - الخدمات الخارجية

- تخفيض مستوى الإنفاق في مختلف الفقرات التابعة لهذا البند .
- تقديم مستندات توثيقية عن كيفية احتساب هذه الموازنات لاسيما عن الإيجارات .

د - التحويلات

- يطلب من جميع الوزارات الطلب إلى المصالح والمرافق والمؤسسات العامة واللجان والجمعيات والهيئات وصناديق التعاضد التي يتم إجراء تحويلات لها من الموازنة العامة

تقديم مشاريع موازناتها السنوية للعام 009 وقطع حساب الوضعية المالية عن السنة السابقة . إن عدم إرفاق هذه الملحقات يستتبع ترك الحرية لوزارة المالية لتحديد هذه المساهمات بحسب ما تراه مناسب . كما أن أية زيادة في هذه المساهمات يجب أن تبرر بشكل علمي ومكتوب مع جميع الوثائق التبريرية اللازمة ومن ضمن السقف المحدد لموازنة الوزار .

- يجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد المبالغ المطلوبة، مبالغ الأمانات الموجودة والعائدة للمؤسسة أو المصلحة أو اللجنة أو الجمعية أو الهيئة أو الصندوق، في حال توفرها وكذلك الاعتمادات غير المصروفة والمدوّرة من سنوات سابقة . وسوف تقوم وزارة المالية بإسقاط أية اعتمادات ملحوظة في موازنة عام 009 مقابل الاعتمادات المدورة التي لم تعقد تصرف بعد أو مقابل المبالغ الموجودة في الأمانات وذلك لتقدير عدم الحاجة الفعلية إلى مزيد من الاعتمادات .
- ومن الضروري أن يرفق مشروع موازنة كل مؤسسة معنية بالمستندات التبريرية العائدة لها وببيان عن وضعها المالي بتاريخ 11/2/007 لجهة :
- وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها .
- موجوداتها النقدية في الصندوق والمصارف .
- الحقوق المترتبة لصالحها على الغير .
- الالتزامات المتوجبة عليها تجاه الغير .
- بالنسبة لاعتمادات المؤسسات التي لا تتوخى الربح ، يطلب التشدد في عدم إعطاء مساهمات لجمعيات من أكثر من وزارة، كما يطلب إرفاق ما يلي :
- لائحة تفصيلية بهذه المؤسسات .
- البرامج التي تتولى هذه المؤسسات تنفيذه .
- إرفاق وثائق تؤكد بأن هذه المساهمات تحول بحسب استراتيجيات وأهداف معينة والمعايير المستخدمة للتأكد بأن هذه الأهداف يتم تحقيقها .
- كيفية انتقاء هذه المؤسسات وتقييمها .

وسوف تقوم وزارة المالية بارفاق قطع الحساب الوضعية المالية لهذه المؤسسات والمرافق كجزء من الموازنة العامة ليتم عرضها على مجلس النواب، عند مناقشة الموازنة، على سبيل الاطلاع، بما يتضمن قطع حساب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لعام 007 والوضعية

المالية لمؤسسة كهرباء لبنان اضافة إلى النفقات المتوقعة لكل من المؤسستين للسنة المالية 2009 .

هـ - نفقات أخرى

- اعتماد معايير جديدة في نفقات السفر والنقل والانتقال من قبل وزارة الخارجية تساهم في تخفيض هذه النفقات وترشيدها، ولاسيما قرارات مجلس الوزراء المختصة بهذا الأمر .

- النفقات الاستثمارية

تسعى الحكومة، ومن ضمن برنامجها الإصلاحي، إلى المحافظة على مستوى مقبول من الإنفاق الاستثماري، للمحافظة على مستوى مناسب وكفوء من البنى التحتية الحالية ومنع تدهور خدماتها، وللاستثمار في المشاريع الجديدة الملح . ويجب أن تراعى في هذا المجال المعطيات التالية :

- أن لا يتخطى الإنفاق سقف النفقات الاستثمارية المحققة فعلياً في العام 2007 .
- محاولة تحديد الأولويات في القطاعات المختلفة .
- إعطاء أولوية للمشاريع الاستثمارية الممولة من قروض خارجية وبشروط ميسرة، فالوضع الحالي للنفقات الاستثمارية يشير إلى أن تمويل الإنفاق الاستثماري من الموازنة، وهو ذا كلفة أعلى، يتجاوز حجم التمويل الخارجي . إن موازنة العام 2009 يجب أن تعكس هذا الواقع للحد من كلفة التمويل المرتفع .
- إن النفقات الاستثمارية في الجزء الثاني (ب) يجب أن تحصر في مشاريع قوانين البرامج التي تكون قد عرضت على مجلس الوزراء وتمت الموافقة عليها، على أن تراعى فيها الشروط الواردة أعلاه .
- وقف تام للمشاريع الممولة بشكل كامل من الموازنة إلا في حالات الضرورة القصوى، أو باستثناء المشاريع الصغيرة التي لا تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة .
- تحديد الاستثمارات في ضوء البرنامج الاستثماري المفصل للمدى المتوسط الذي يتم تحضيره حالياً من قبل الحكومة .

- تحديد ما يجب أن توفره الموازنة من تمويل مقابل للمشاريع الممولة عبر قروض خارجية .
- إنّ تحديد النفقات الاستثمارية يجب أن يأخذ في الاعتبار المبالغ المدورة، والتي قد تعكس قدرة الإدارة المعنية على التنفيذ .
- يجب أن يرفق بهذه النفقات جميع المستندات والحسابات التي تبرر مستوى الاعتمادات المطلوبة في الموازنة .
- ينبغي إعادة النظر في اعتمادات الدفع المقررة للسنوات المقبلة، في ضوء المشاريع الملحة والجاهزة للتنفيذ، وقدرة الإدارة على تنفيذها، تمهيداً لإعادة النظر في أرصدة قوانين البرامج لجهة تعديلها أو إلغائها .
- الاقتصار في طلب نفقات الإنشاء والتجهيزات على ما هو ملحّ من نفقات لها طابع الضرورة والعجلة والتي تعتبرها الإدارة المختصة من الضرورات والأولويات في نشاطها مع تبريره .
- إرفاق طلب اعتماد التجهيزات بجردة دقيقة تبين ما لدى الإدارات منها آليات، عدة أجهزة مختلفة .

- [illegible]

يتوجب على الوزارات والمؤسسات والمصالح العامة التي تقوم بطرح أو جباية بعض الواردات لحساب الخزينة، تقدير وارداتها للعام 009! وفقاً لما يلي :

- النصوص القانونية التي يجري التحصيل على أساسها من قبل الإدارة المعنية .
- التحصيل الفعلي للواردات خلال فترة الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع التحصيلات المحققة خلال عامي 006! و 007! .
- التغيير المرتقب في مستوى التحصيل في الأشهر الباقية من السنة ومبرراته .
- التعديلات التي طرأت على معدلات الرسوم والضرائب .
- الجداول التبريرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة .
- أي اقتراحات ترى الإدارة المعنية إدخالها أو تعديلها في النصوص التي ترعى تحصيل الرسوم التي تتولاها وعلى غيرها عند الاقتضاء، وتقدير الواردات المتوقعة من جراء

اعتماد هذه الاقتراحات أو التعديلات القانونية المراد إدخالها في مشروع الموازنة مع بيان الطريقة المعتمدة في تقدير الواردات للعام 2009 .

إنّ التقدير الذي يجب على الوزارات المعنية تزويد وزارة المالية به، يجب أن يكون مفصلاً ومبوباً بحسب مصادر الواردات المختلفة، أي بحسب التصنيف الاقتصادي المعتمد في الموازنة .

يجب التذكير بمضمون المادتين 3 و 4 من قانون المحاسبة العمومية لجهة الطلب إلى كل وزير أن يضع مشروع موازنته السنة المقبلة وإرساله إلى وزير المالية مشفوعاً بالمستندات والإيضاحات والإثباتات اللازمة التي تبرر كل اعتماد من الاعتمادات المطلوبة .

كذلك يجب التذكير بما تلحظه المادتان المذكورتان لجهة تقرير الوزراء من قبل وزير المالية بالاستناد إلى تخمينات وزارته وتخمينات جميع الوزراء الذين يقومون بطرح أو جباية بعض الواردات .

كما تجدر الإشارة إلى القرار رقم 2028 / 1 تاريخ 6 / 11 / 1996 وتعديلاته وبصورة خاصة إلى :

- الأصول التي يجب اعتمادها في تحضير مشروع الموازنة .
- محتوى كل بند من بنود الموازنة .
- المستندات التي يجب إرفاقها بمشروع تقرير الطلبات الاعتمادات وذلك وفقاً للجداول التقديرية الواردة في دليل إعداد مشروع الموازنة .

لذا يطلب من جميع الوزارات :

- المباشرة فور تبلُّغ هذا التعميم بتحضير الطلبات وإرسالها فور إنجازها إلى وزارة المالية ضمن المهلة القانونية، أي قبل نهاية شهر أيار .
- علماً أن التأخير في إرسال مشاريع موازنات الإدارات ضمن المهلة القانونية سيضطر وزارة المالية إلى إبلاغ التفتيش المركزي أسماء الإدارات المتأخرة للتحقيق في الموضوع .

- ملء الجداول والاستمارات المدرجة في دليل إعداد موازنة العام 009! والموجودة على موقع وزارة المالية : www.finance.gov.lb وإعادته مع مشروع الموازنة .

- التشاور والتعاون مع مراقب عقد النفقات لدى الإدارة المعنية في كل ما يتعلق بطلبات اعتمادات مشروع الموازنة وتبريراتها .
- عرض مشروع موازنة كل إدارة على توقيع الوزير المختص .

إن تعاون جميع الإدارات العامة مع وزارة المالية في هذا الموضوع يسهم في إعداد مشروع موازنة العام 009! وفق المعايير والقواعد المحددة سابقاً ويمكّن الحكومة من تقديمه إلى المجلس النيابي ضمن المهلة الدستورية .

إن وزارة المالية تتمنى على السادة الوزراء، الإشراف شخصياً على إعداد مشاريع موازنتهم وإيداعها وزارة المالية ضمن المهل القانونية وإعطائها الأولوية على أي شأن آخر .

أخيراً، يمكن الحضور أو الاتصال بمديرية الموازنة ومراقبة النفقات، ابتداءً من تاريخ استلام هذا التعميم ولغاية الانتهاء من تحضير مشروع الموازنة للحصول على المعلومات والإيضاحات كافة .

إن وزارة المالية تشكر مسبقاً كافة العاملين على تحضير مشاريع الموازنات على التزامهم التام بالتعليمات التي وردت في هذا الدليل، على أمل أن يصار إلى العمل سوياً لتخطي الوضع المالي الصعب الذي يجتازه لبنان .

وزير المالية

جهاد أزعور